قسم إدارة البيئة الحضرية/ مديرية التخطيط الشمولي التنموي .

التنمية الحضرية على الصعيد الوطني و المحلي/تحليل الوضع القائم في الأردن

إعداد و تقديم : لينا خليل عطيات.

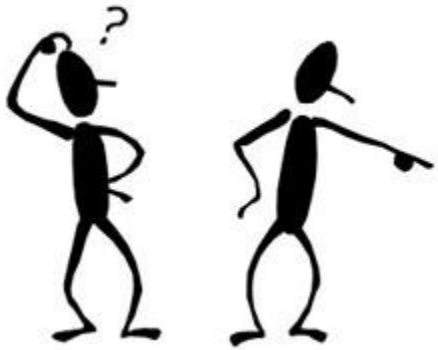

التعريف بوزارة الإدارة المحلية «وظيفياً»:

1-الوزارة هي المستشار والذراع الفني والمالي والإدراي لكافة المجالس المحلية في المملكة.

2- تشرف على أعمال المجالس البلدية ومجالس الخدمات المشتركة للتأكد من أن أعمال هذه المجالس مطابقة للقوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

التطور التاريخي لهوية الوزارة :

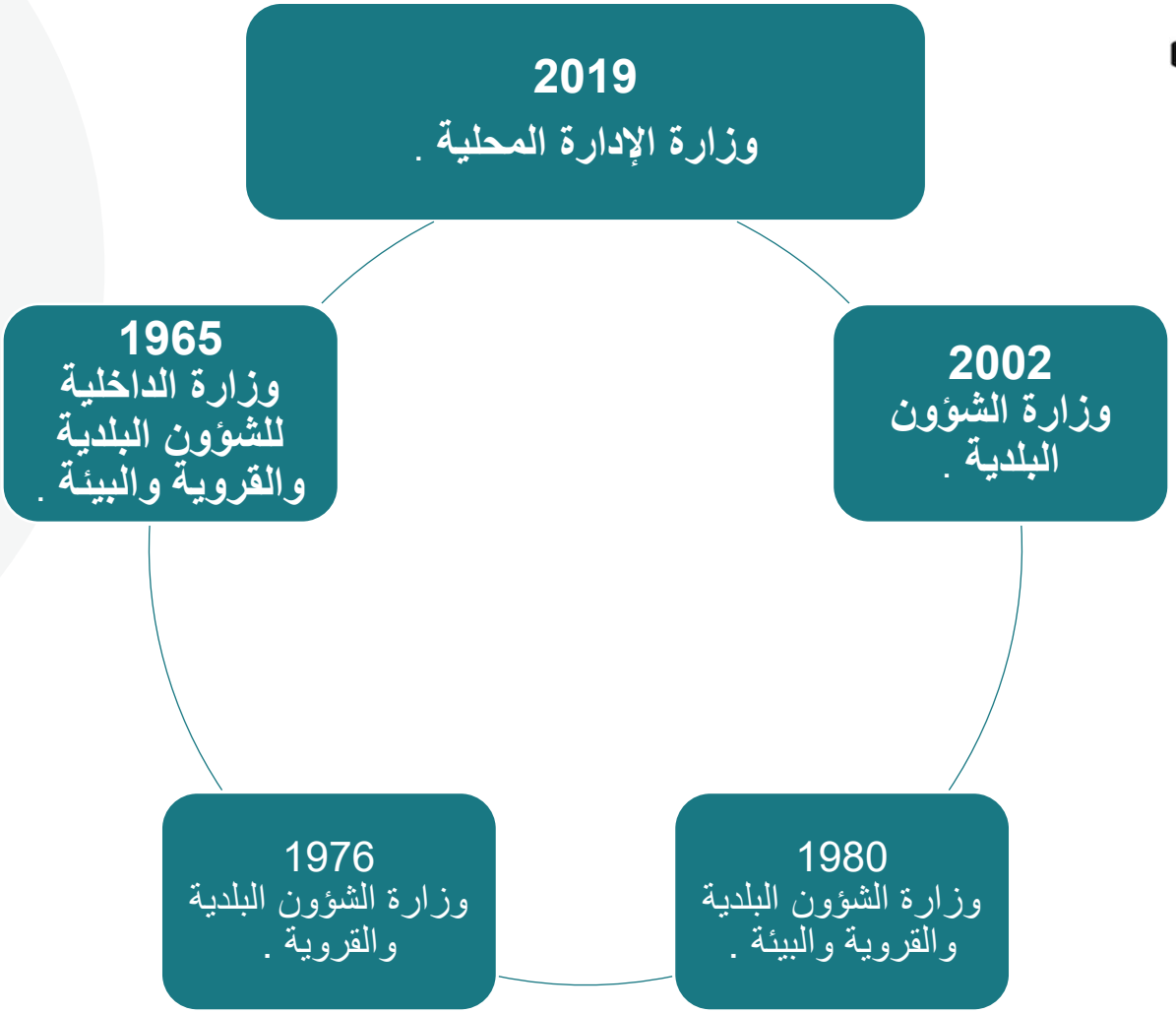

ماهي متطلبات قيام الادارة المحلية عموماً ؟

- إنشاء وحدة إدارية مستقلة
- قيام هيئة منتخبة ممثلة لجميع سكان المنطقة
- خضوع الهيئة المحلية لرقابة وإشراف الحكومة المركزية
- الإعتراف بوجود مصالح محلية
- استقلال الهيئة المنتخبة في ممارسة صلاحياتها

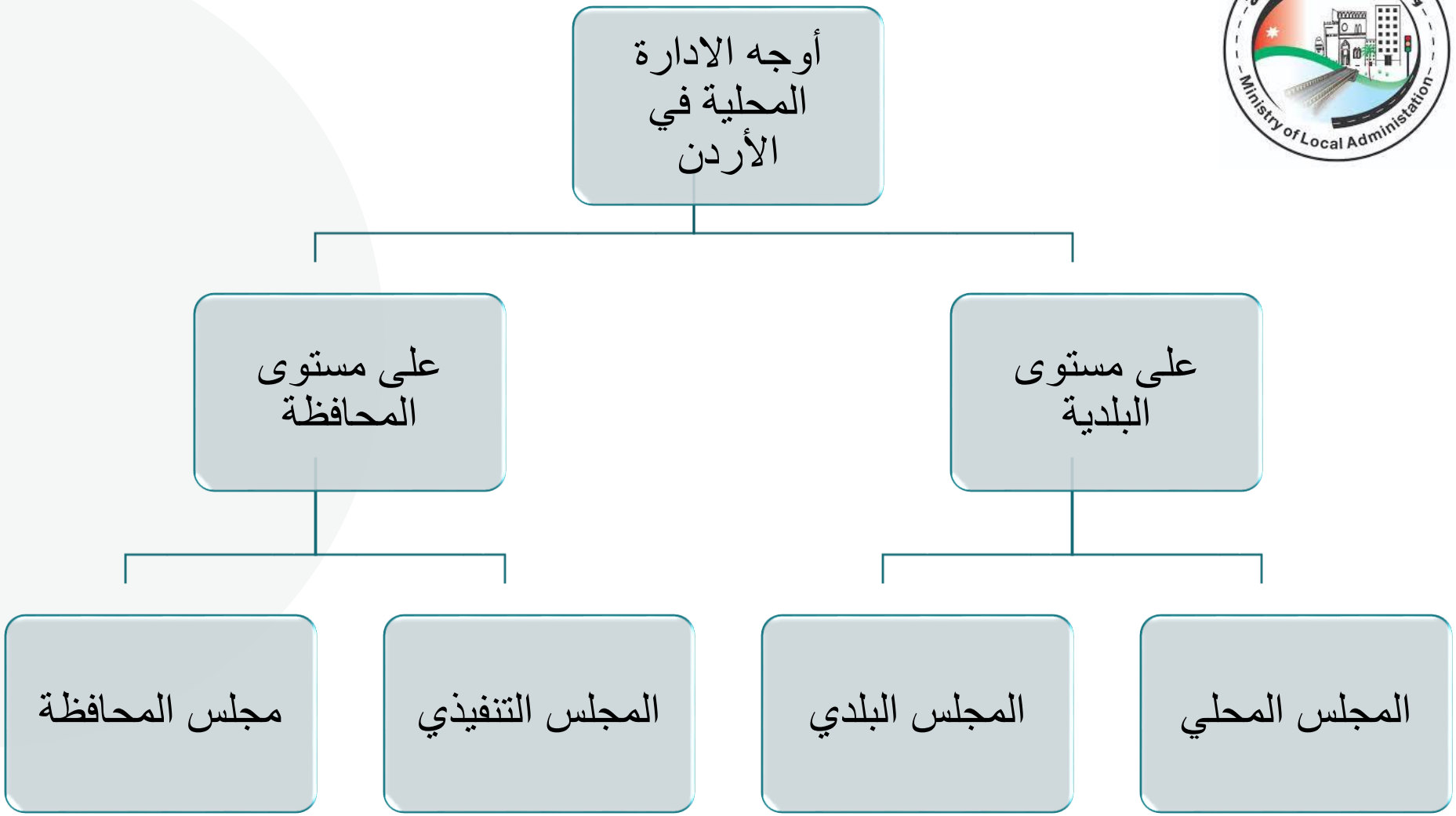
أوجه الادارة المحلية في الأردن
على مستوى البلدية
على مستوى المحافظة
المجلس المحلي
المجلس البلدي
المجلس التنفيذي
مجلس المحافظة

المهام و الصلاحيات لوزارة الإدارة المحلية

في ضوء الدور القديم الجديد لوزارة الإدارة المحلية كونها أصبحت المظلة الموحدة للإدارات المحلية في المملكة واستناداً لنظام التنظيم الإداري لوزارة الإدارة المحلية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٩، تم وضع ستة مهام وصلاحيات للوزارة لتعزيز دورها في إحداث التنمية المحلية، وتعزيز الدور التنموي للمجالس، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى دورها الإشرافي والرقابي على عمل المجالس البلدية. وفيما يلي مهام الوزارة كما وردت في المادة ٣ من هذا النظام:

١

إعداد السياسة العامة للإدارة المحلية وعرضها على مجلس الوزراء لإقرارها ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.

٢

تعزيز الدور التنموي للإدارات المحلية من مجالس محلية وبلدية ومجالس محافظات والتنسيق والتكامل فيما بينها لتحقيق التنمية المحلية الشاملة.

٣

تمكين البلديات ومجالس المحافظات من إعداد وتنفيذ الخطط الإستراتيجية والتنموية ودليل احتياجاتها وموازناتها بكفاءة ضمن أولوياتها.

٤

إعداد برامج لبناء قدرات العاملين في الإدارة المحلية وتطويرها ورفع مستوى أدائها وتوفير مصادر التمويل بالتنسيق مع الجهات المعنية.

٥

الرقابة على مدى التزام البلديات ومجالسها واللجان التنظيمية ومجالس الخدمات المشتركة ومجالس المحافظات بتطبيق أحكام التشريعات المتعلقة بعملها وتدقيق حسابات البلديات.

٦

تفعيل الشراكة ما بين القطاع العام والقطاع الخاص والبلديات في تنفيذ المشاريع الخدمية والرأسمالية.

التخطيط بين الواقع والمطلوب:

التخطيط الحضري يجب أن يكون من المجلس المحلي إلى البلدية ثم إلى المحافظة والإقليم منتهياً بالمملكة .

نعمل بوزارة الإدارة المحلية للآن بتخطيط حضري قطاعي ومحدود جغرافياً ناتج عن ممارسات مهنية متبعة عرفاً.

الدوائر المعنية بإعداد وتنفيذ الخطط الحضرية:

دائرة التخطيط الشمولي:

وتسعى بعملها إلى إعداد خطة استراتيجية طويلة الأمد تعنى بتكوين رؤية للمناطق الخاضعة للدراسات الشمولية للعشرين سنة القادمة، وتكوين التوجهات والسياسات اللازمة لادارة النمو في إطار من التوازن ما بين الطبيعة والتراث والنمو الاقتصادي والاجتماعي و إدارة البيئة الحضرية حيث تم استحداث قسم ضمن الهيكل الاداري للدائرة لخدمة التخطيط الحضري بمفهومه الاقتصادي و الاجتماعي ضمن معايير محلية متخصصة ، و يتم إعداد هذه المخططات بمشاركة شعبية ومؤسسية واسعة. ضمن دراسات و مسوحات ميدانية تعكس احتياجات و تطلعات البلديات مدار الدراسة.

دائرة التنظيم

تندرج مهام التخطيط للتنمية الاقليمية و الحضرية لكافة المدن و القرى و توزيع المشاريع التنموية سواء كان ذلك بما يخص التنمية الاقتصادية و الاجتماعية أو تطوير مشاريع التنمية الحضرية لكافة المناطق الجغرافية للدولة الاردنية تحت مظلة مديرية التنظيم .

تعتمد كافة الدراسات في عمليات التخطيط للتنمية الحضرية على القوانين و الانظمة المعمول بها وبشكل اساسي على قانون تنظيم المدن و القرى و الابنية رقم (79) لسنة 1966 و الانظمة الصادرة بموجبه اضافة الى قانون الاستملاك رقم (12) لسنة 1987 و قانون التقسيم رقم (11) لسنة 1968 و تعديلاته.

دائرة التنظيم

الا ان عمليات التخطيط العمراني (التنظيم) يجب ان تأخذ بعين الاعتبار كيفية تحديد استعمالات الاراضي ضمن مناطق التنظيم استنادا الى الخصائص الجغرافية و الطبيعية و نسبة الاشغال التي تحدد المناطق التي يمكن تنظيمها لغايات الاعمار سواء كان ذلك للاستخدامات التي تحددها لخدمة الانشطة السكنية داخل المدن والقرى و خارجها بالاعتماد على الخصائص التالية :

1- الاراضي التي تتناسب مع استعمالات الانشطة السكانية في التجمعات البشرية, استنادا على المزايا الطبيعية و الجغرافية.

دائرة التنظيم

2- اجراء دراسة شاملة للمعلومات التي تتعلق بخصائص الاراضي و المساحات الطبيعية لكافة المناطق التي تقع ضمن منطقة الدراسة و التي تتلخص في ما يلي:

أ- الخصائص الجيولوجية لمنطقة الدراسة من حيث :

1- طوبوغرافية المنطقة.

2- الوضع الجيولوجي للمنطقة من حيث مواقع الانهيارات و انزلاقات التربة و الفوالق الطبيعية بما يحقق القاعدة الاساسية للمشاريع الحضرية المقترحة.

3- نسبة الاشغال في المناطق المنظمة حاليا و مدى الحاجة الى التوسع في التنظيم.

دائرة التنظيم

4- تحديد مدى الحاجة للتوسعة العمرانية خلال العشرين سنة التالية و اختيار المناطق الملائمة لاستعمالات الاراضي لغايات الانشطة السكنية و الاقتصادية المقترحة.

5- الرجوع الى خطة استعمالات الاراضي التي تم اعتمادها في عام 2006 و الالتزام بطبيعة الاستخدامات المقررة لهذه الاراضي ضمن هذه الخطة (تحتاج إعادة نظر).

ب- اعداد المخطط الهيكلي و التفصيلي لهذه التوسعة استنادا الى الحاجة الفعلية لسكان المنطقة و احتياجات المدينة للانشطة المرافقة للسكن من صناعة , تجارة , أماكن عامة يتم تحديدها بناء على الدراسات الاجتماعية المتوفرة و المقترح اضافتها الى المخططات التنظيمية السابقة لايجاد إنسجام في امتدادات التنظيم في هذه المناطق.

دائرة التنظيم

وقد حدد قانون التنظيم رقم (79) لسنة 1966 الاجراءات التي يتم اتخاذها لغايات اعتماد المخطط التنظيمي المقترح و السير باجراءاته القانونية.

و اما الاجراءات المتخذة لغايات تصديق هذا المخطط سواء كان لغايات اعداد مخطط متكامل للبلدة او المدينة المعنية واتخاذ الاجراءات القانونية و اعلانه للاعتراض حسب الاصول الواردة في قانون تنظيم المدن و القرى و الابنية.

معاملات قسم التخطيط و التدقيق/ وزارة الادارة المحلية

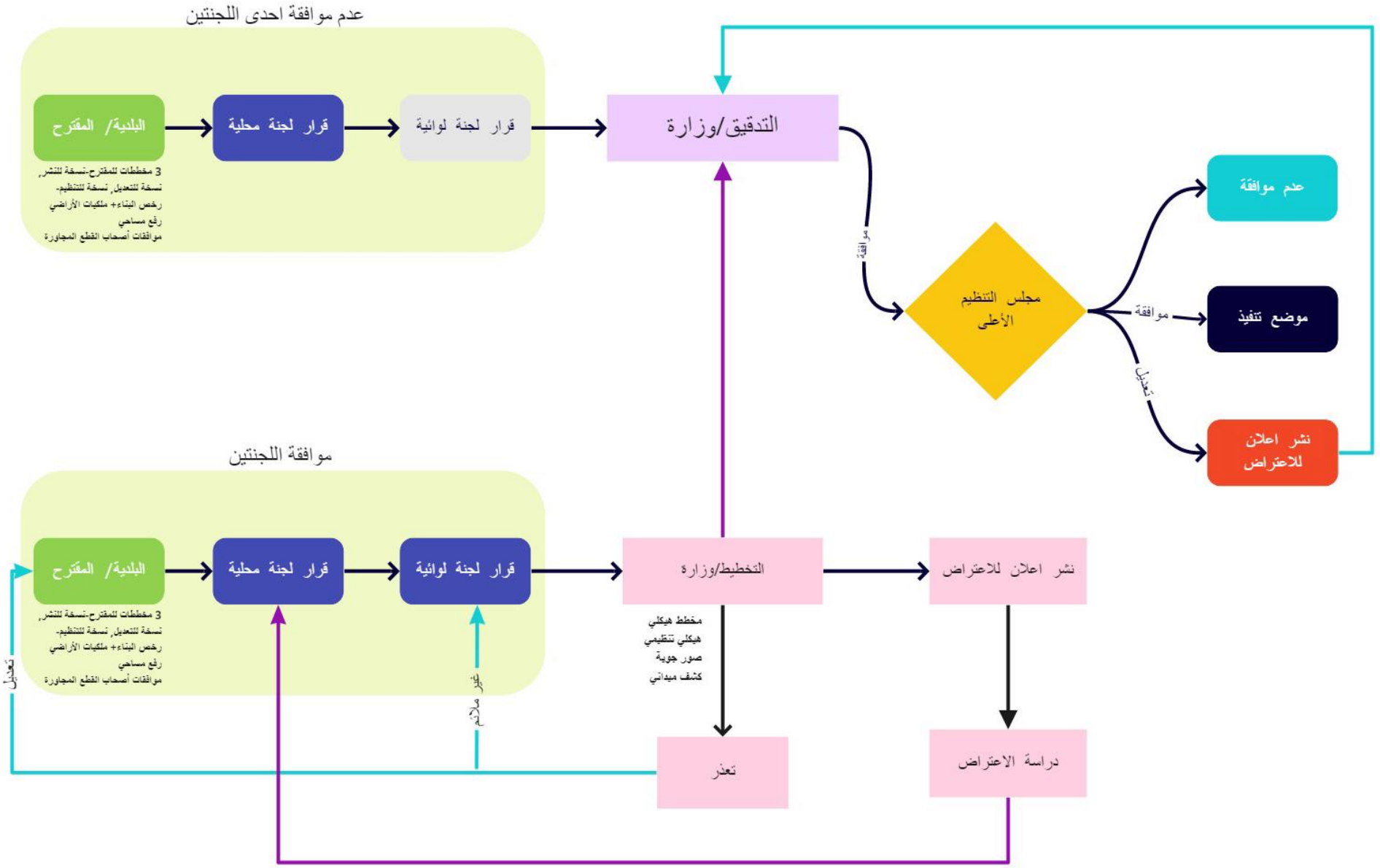

ما هو التخطيط الحضري و الإقليمي؟

يعرف التخطيط الحضري بأنه العلم و الفن المختص بتطوير و تصميم البيئة الحضرية المبنية ضمن معايير جاذبة للعيش من خلال الاستخدام الأمثل للإمكانيات المتاحة بحيث تكون أكثر ملائمة للإنسان و أكثر تلبية لاحتياجاته و تطلعاته الحالية و المستقبلية.

التخطيط الحضري في الأردن

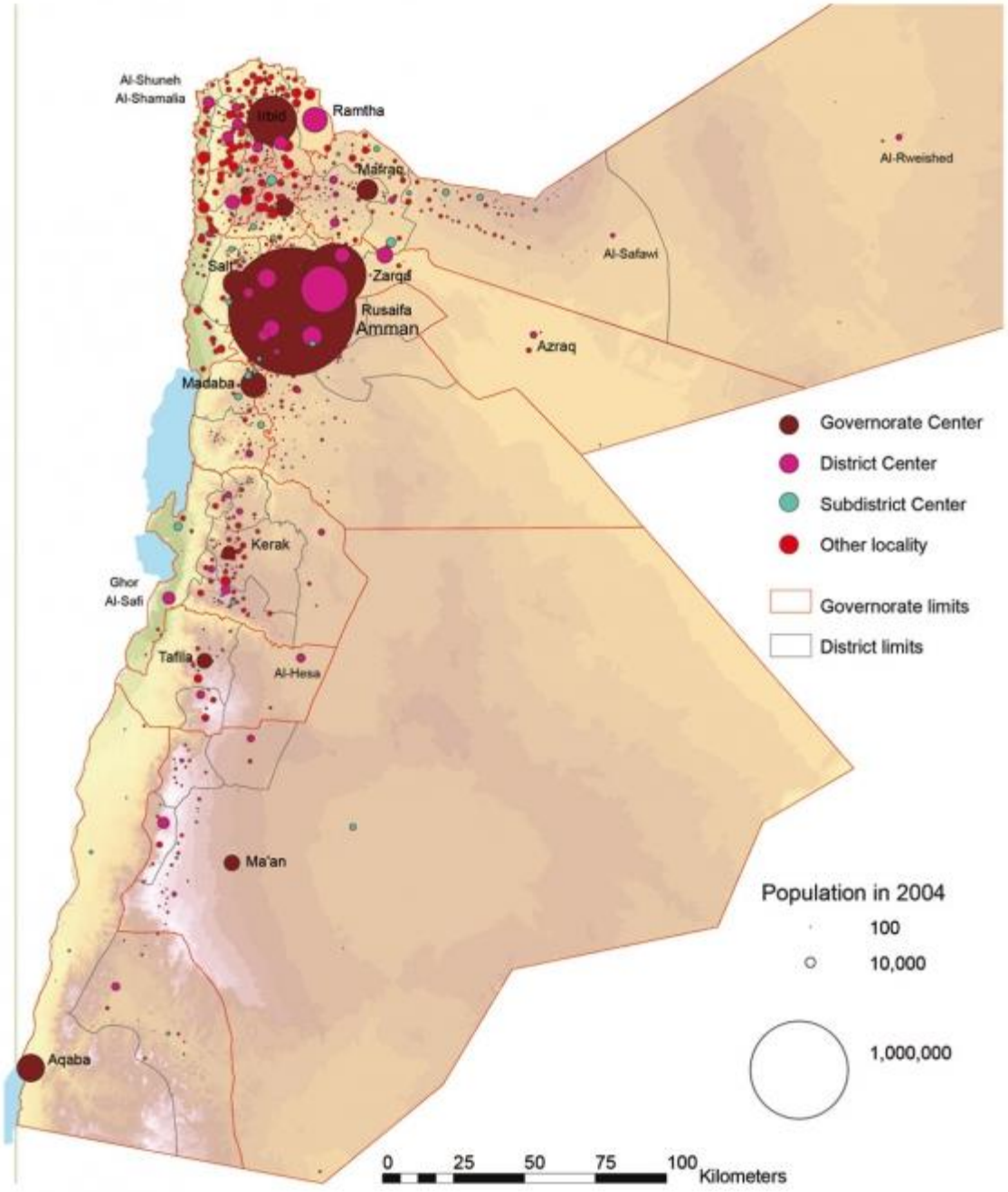

لغياب التخطيط الحضري المنهجي بالمملكة, يسود التوسع العمراني و الانتشار السكاني بشكل عشوائي مما يؤثر على نوعية و جودة الخدمات و المشهد الحضري عموما.

المصدر: مريم عبابسة, 2005

أوجه تعزيز التخطيط الحضري في البلديات من خلال ما يلي:

آليات ولوازم

تمت المصادقة على ١٠٣ عطاءات لآليات ولوازم للبلديات والتي شملت كابسات ولودرات ومعدات مختلفة بقيمة تقدر ب ٩ مليون دينار.

وحدات إنارة

الانتهاء من تركيب أكثر من ٦٨ ألف وحدة إنارة في ٣٨ بلدية

عطاءات

تجهيز وثائق عطاءات ل ٢٨ مشروع منها خلطات اسفلتية وفتح وتعبيد طرق وجدران استنادية وعبارات أنبوبية بقيمة تقدر ب ١٨ مليون دينار

٦٠ مشروع

استلام ٦٠ مشروع طرق و١٨ مشروع أبنية و٦ مشاريع تصريف مياه الأمطار

٥٤ مشروع

استلام ٥٤ مشروع استلاما أوليا ونهائياً شملت ٢٤ مشروع خلطة اسفلتية ساخنة و١٤ مشروع فتح وتعبيد و١٣ مشروع أبنية وجدران استنادية ومشروعين أرصفة وأطاريف بالإضافة إلى مشروع واحد لتركيب سياج معدني

واقع الحال

التحديات

- التوسع العمراني غير الموجه من البلدية
- ضعف انسجام قانون تنظيم المدن والقرى و الأبنية و أنظمة التخطيط مع المستجدات و معايير الصمود
- الاستثناءات
- القدرات المؤسسية المتواضعة للعاملين في مجال التخطيط الحضري.
- عدم المساواة في الوصول الى البنية التحتية و الخدمات الحضرية
- نقص توفر قواعد بيانات حديثة و شاملة في كافة مستوياتها المكانية و القطاعية
  (المحلي, الإقليمي, الوطني)
- غياب الخطط الحضرية وفق دراسات و مسوحات ميدانية تراعي واقع الحال و الحاجة المستقبلية و من أوجه هذا الخلل: إضافات التنظيم العشوائية, تعديل مسارات الشوارع, عدم استقرار المخططات التنظيمية نتيجة لعدم الحزم بتطبيق القوانين

الفرص

- التوسع العمراني الموجه من البلدية
- الاستفادة من الدعم الفني الموجه من الجهات المانحة
- تفعيل التشريعات الحضرية و مبادئ الحوكمة
- سن التشريعات المرتبطة بتحفيز الاستثمار
- التخطيط من الأسفل الى أعلى لتلبية حاجات المجتمع
- تنظيم الحوكمة و ترتيب الموارد المالية و التقنية على أن تكون شاملة لجميع المستويات
- إيجاد منصة وطنية خاصة ببيانات ومعلومات و ينتج عنها مؤشرات قياس تخص التخطيط الحضري بين الجهات ذات العلاقة
- تحديث قوانين و أنظمة التخطيط و تطبيق مبادئ الاستدامة و معايير التصميم الحضري العالمية.
- العمل بمظلة إدارية وفنية واحدة فيما يخص التخطيط الحضري على المستوى الوطني

التشريعات و الحوكمة

يعتبر قانون تنظيم المدن و القرى و الأبنية رقم 79 لسنة 1966 وهو قانون مؤقت. الغطاء الأساسي من الناحية التشريعية و القانونية للعاملين بالتخطيط الحضري و العمراني.

يوجد نصوص بقانون التنظيم و مواده المختلفة لم يتم تطبيقها منذ عام 1966 و لغاية تاريخه ولا عائق حيال ذلك الا قصور الإمكانيات الفنية .

يعتبر التشريع بنطاق التخطيط الحضري المحلي و التنظيم سابق العاملين(بوجهة نظر المحامي الدكتور نضال أيوب أبو عرابي) ،و من يعود لآليات اعداد المخطط التنظيمي في المادة 14 يجد الخصوصية المنضبطة بأعداد المسوحات الميدانية و ما تتضمنه من أدوات جمع و تحليل البيانات.

ومن باب الحوكمة تلتزم قرارات مجلس التنظيم الأعلى بإعداد المخططات الهيكلية و التفصيلية بمرحلة سير الإجراءات و يجب الالتزام بها لأرساء قواعد الحوكمة و الشفافية.

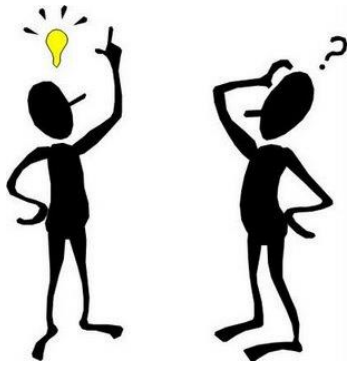

المشاريع التي قامت بها الوزارة بمظلة التخطيط الحضري مؤخراً:

1. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ برنامج دعم اللامركزية و الحكم المحلي

شراكة مع مجموعة اتحاد المستشارين إعداد خطة التنمية الإقليمية لقضائي الظليل والخالدية اللذان يضمان البلديات الثلاث: الظليل والحلابات والخالدية.

مشروع التسمية والترقيم تسمية الشوارع وترقيم المباني في ثلاث بلديات داخل مراكز المدن كمرحلة أولى خلال عام 2019 وهي بلديات عجلون الكبرى والمفرق الكبرى وجرش الكبرى.

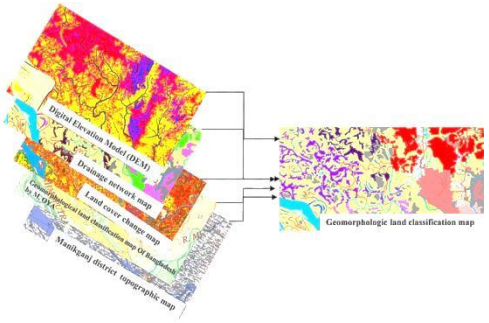

2. مشروع استعمالات الأراضي 2006 (تجري المراسلات والمخاطبات الرسمية لتحديثة الآن) :-

انشاء قاعدة بيانات و خارطة لاستعمالات الأراضي على مستوى المملكة.

يجب معالجة مشاكلة السابقةمن خلال إستحداث معايير دقيقة تفصيلية واقعية تعكس طبيعة الأراضي و امكانياتها و قابليتها للتطوير.

وأن يشمل التصنيف قواسم مشتركة بين المحافظات و البلديات لتفعيل الاستخدام الأمثل.

دور الوزارة مع الهيئات بإعداد السياسة الحضرية الوطنية :-

- انخرطت وزارة الادارة المحلية بالعمل مع مكتب الهيئات بالاردن وفريق عمل السياسة الحضرية الوطنية وهو مشروع اقليمي تشترك به عدة دول منها تونس ولبنان والسودان والمملكة الاردنية الهاشمية وذلك بعام ٢٠١٨.
- نتيجة لعدم وجود سياسة حضرية وطنية للان كان هناك مبررات بحكم الضرورة للتعاون والإنجاز بهذا المشروع الوطني.دور الوزارة بدا من مرحلة تشكيل اللجنة التوجيهية واللجنة الفنية .تسمية الأعضاء لكل من اللجان اعلاه.اجراء مراسلات ومخاطبات رسمية مع الوزارات والمؤسسات والهيئات المختلفة والتي تعمل بكل قطاع يخدم صياغة السياسة الحضرية الوطنية ومن ثم تنفيذها وطلب تسمية ضباط ارتباط من قبلهم .
- حضور كافة الاجتماعات وورش العمل بداية من مرحلة الجدوى مرورا بمرحلة التشخيص ومرحلة الضياغة والتي بدأت بصياغة الرؤية .
- كما ان رئيس قسم إدارة البيئة الحضرية من دائرة التخطيط الشمولي التنموي وكافة الزملاء نعمل على مراجعة كافة التقارير ومخرجات الاجتماعات وورش العمل وتدوين ملاحظات وتسليمها لفريق الهيئات ضمن جدول زمني معتمد ومحاور عمل متفق عليها.

دور الوزارة مع الهيئات بإعداد السياسة الحضرية الوطنية :-

- تسهيل الورش
- الخطابات المراسات
- تشكيل اللجنة الفنية والتوجيهية
- المشاركة بورشة الفرص والتحديات
- المشاركة بورشة صياغة الرؤية الخاصة بالسياسة الحضرية الوطنية
- والورشة التشخيصية

نتطلع للعمل قدما بشكل مستمر وفعال للإنتهاء من كافة مراحل اعداد السياسة الحضرية الوطنية ومن ثم اسناد دور تنفيذها لجهة ذات صلاحيات تشريعية وادارية منضبطة وبكادر مؤهل لسد الفجوة الحاصلة حاليا بغياب هذه السياسة وكثرة الجهات العاملة بالتخطيط الحضري وتداخل ادوارها وصلاحياتها على أرض الواقع.

تم اجراء مقابلات مع كل من :

- م. محمد العويدات مساعد الامين للتخطيط الحضري.
- الدكتور المحامي نضال ايوب ابو عرابي الرقابة والتفتيش على البلديات وعضو لجنة قانونية لتعديل التشريعات.
- اتصال هاتفي مع المهندس عمر شابسوغ مدير مشروع استعمالات الاراضي ٢٠٠٦.

شكرا جزيلا لحسن الاستماع

مع الترحيب بأي أسئلة أو إضافة من الحضور

بتعاون بإخراج العرض من : **ياسمين** الفداوي و **رهام** ماضي